



التجارة الموازية تقتل الاقتصاد

القوانين التونسية تفشل في كبح التهرب الضريبي

تلكو خطط رقمنة الإدارة والفساد يغذيان الفجوة الجبائية

فضلا عن تشعب النصوص القانونية والتشريعات الجبائية التي لا تعتبر محفزا للمؤسسات، وختم الخبير الاقتصادي بالقول "هناك ضعف للسواك الوطني وهو عامل مهم. وأعتقد أن المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، عكست ظاهرة التهريب الجبائي وهذا ما يتطلب إصلاح المنظومة أكثر من أي وقت مضى".

وخلصت دراسة تناولت بالتحليل الإمكانات الجبائية لتونس إلى أن البلاد تواجه صعوبات في تعبئة المزيد من الإيرادات الضريبية على أساس القاعدة نفسها لذلك دعا التقرير إلى تبني إصلاحات في جزأين تعتمد على توسيع قاعدة دافعي الضرائب لضمان العدالة الجبائية واعتماد استراتيجية تشجيع على الامتثال الضريبي كما أن على تونس أن تواصل مكافحة التهريب الضريبي من خلال تحسين الموارد البشرية والمادية وضرة رقمنة الإدارة.

ولفت التقرير إلى أنه من أولويات الحكومة ضمان تطبيق الحوكمة الرشيدة لتحسين الشفافية، داعيا إلى ضرورة الشروع في الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحديد أولويات الإنفاق العام وتحسين جودة الخدمات العمومية. وقال التقرير إن تونس مثل أغلب البلدان النامية بعيدة عن امتلاك الموارد الطبيعية لمواجهة تحديات التنمية من خلال خلق توازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي. لتجد نفسها في وضعية حرجة فهي مضطرة إلى توفير موارد مالية داخلية لتمويل الإنفاق العام لتحتم نفسها من ثقل الديون التي تهدد سيادتها ومن ناحية أخرى لا بد لها أن تبني الاتجاه المتزايد للضغط الجبائي الذي بلغ ذروته في 2014 نسبة 23.1 في المئة.

وسجلت تونس أعلى نسبة ضغط جبائي مقارنة بمعدل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي بلغ المعدل فيها 15.4 في المئة وأعلى كذلك من معدل دول الاتحاد الأوروبي الذي بلغ 20.2 في المئة في العام 2016. وكانت تونس من البلدان التي عولت إلى حد كبير على مواردها الداخلية وبالخصوص الموارد المالية لتمويل إنفاقها العام وقد مولت العائدات الضريبية ميزانية الدولة بمعدل 60 في المئة ما بين 1986 و 2017.

ومنذ 2011 تفاقم العجز من سنة إلى أخرى بسبب الاضطرابات الاجتماعية وحالة عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي أدى إلى وضع دقيق للمالية العمومية حيث ارتفع العجز من 0.61 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2011 إلى 2.44 في المئة في 2015 و 2.74 في المئة في 2016 و 2017، وهي مستويات غير مسبوقة في العشرين سنة الماضية.

تكشف تقارير دولية أن المنظمة التشريعية في تونس فشلت في كبح التهرب الضريبي الذي يكلف الدولة خسائر هائلة في ظل تخلف المعاملات الإدارية وتلكو خطط رقمنة الإدارة فضلا عن الاقتصاد الموازي الذي ينتعش في غفلة من السلطات دون رقيب، في وقت تعيش فيه البلاد على وقع تجاذبات سياسية عرقلت جهود ضبط أطر تشريعية ورقمية تضع حدا للتجاوزات الجبائية.

معتبرا أنه "بعد انتفاضة 2011 القوانين لم تتغير، بل هناك صورة فقط للطبقة السياسية، وفي بعض الأحيان تواطؤ بين من يحكمون وهذه اللوبيات المتحكمة في المشهد لمصالح سياسية وانخابية أو مادية".

ويتساءل خبراء الاقتصاد عن أسباب الوصول إلى هذا المستوى من التهريب الجبائي الذي ارتفع حجمه ووصل إلى مستويات كبيرة، وأضحى العبء الضريبي من بين النقاط التي أخذت حيزا كبيرا في قوانين المالية في السنوات الماضية وكانت من بين المحاور المنتظرة من الجمع عند الإعلان عن أي مشروع لقانون مالية جديد، لكن الانقلاب على تطبيق القانون ضد المخالفين ظل مجرد شعارات رنانة يتم اللجوء إليها كلما اقتضت الضرورة.

وعزا الخبير الاقتصادي ووزير المالية السابق حسين الديماسي الحكومات لم تكن ناجحة في مواجهة التهريب الضريبي محسن حسن

مخمس حسن

الرقابة الجبائية ضعيفة والقطاع الموازي لا يدفع الضرائب

وتساءل وزير التجارة السابق محسن حسن في تصريح لـ"العرب"، "لماذا وصلنا إلى هذا المستوى من التهريب الضريبي؟" مضيفا أن "الضغط الجبائي يصل إلى أكثر من 25 في المئة وهو من أعلى النسب في المنطقة". وتابع "المؤسسات الصغرى تفضل عدم الإفصاح المالي، وكان من المفروض على الحكومات السابقة أن تتجه نحو إصلاح إداري يقوم على التخفيض من هذا الضغط الجبائي وهذا ما لم يحصل، فضلا عن ارتفاع حجم السوق الموازية الذي ولد عدم تكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين، أي ان المؤسسات الفاعلة في القطاع الموازي تجني أمولا كبيرة ولا تقوم بدفع الضرائب، مقابل المؤسسات الاقتصادية ذات الصيغة القانونية التي ترتفع أعباؤها، ما يدفع جزء منها على عدم الإفصاح المالي".

كما فسر وزير التجارة السابق الظاهرة بـ"ضعف إدارة المراقبة الجبائية رغم محاولات الإصلاح المتعددة إلا أنها بقيت في حاجة ماسة إلى الموارد البشرية والمادية وضعف القدرات، وكان يفترض أن يقع دعم الإدارة بكفاءات وتفعيل مبدأ الحراك الوظيفي،

وكشفت منظمة "شبكة العدالة الضريبية" غير الحكومية أن التهريب الضريبي يكلف تونس من جانب الشركات والأفراد سنويا أكثر من 296 مليون دولار، إذ يبلغ حجم تهريب المؤسسات المحلية نحو 257 مليون دولار نحو 39 مليون دولار.

ودققت المنظمة في عمليات التهريب الضريبي في كل دولة على حدة في تقرير تقول إنه الأول من نوعه ويحاول إلقاء الضوء على تدفقات مالية معروفة بغموضها.

وفي مارس الماضي، أعلنت السعودية حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 120 مليار ريال (32 مليار دولار) لمواجهة تداعيات فيروس كورونا.

ودفعت جائحة فيروس كورونا البنوك المركزية في أنحاء العالم إلى إضافة أصول محلية إلى محافظها الاستثمارية وإلى تدخل الدولة في الاقتصاد بقدر أكبر. ووفقا لما نقله موديز، كانت السعودية، أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، قد تضررت بصفة خاصة من التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد - 19. فقد أدى انخفاض إيرادات النفط إلى تزايد العجز الحكومي مما أدى إلى زيادة احتياجات التمويل السعودية لأكثر من مثليها هذا العام لتصل إلى 85 مليار دولار.

وفي المراحل الأولى من الأزمة، رفعت الرياض سقف الدين العام إلى 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من 30 في المئة لزيادة المرونة المالية. وحولت 40 مليار دولار من الاحتياطات الخارجية للبنك المركزي لتمويل استثمارات صندوقها السيادي صندوق الاستثمارات العامة. وسبق أن اعتمدت السعودية على مؤسسات استثمارية مثل المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتغطية جانب من التمويل الجديد الذي أقرته الملكة لزيادة المرونة المالية وسد العجز المتنامي.

المغرب يطلق برنامجا لتمويل مشاريع الاقتصاد التضامني

مبادرة مؤازرة تعزز دور التعاونيات في التنمية وتخفيف البطالة

دفعت تداعيات كورونا المغرب إلى اعتماد قرارات سريعة لدعم المواطنين والشركات المتضررة من الركود الاقتصادي حيث أطلقت الحكومة برنامج مؤازرة، لتمويل مشاريع الاقتصاد التضامني عبر تعزيز دور التعاونيات لدفع التنمية وتخفيف وطأة البطالة على خلفية آثار الوباء على مختلف الطبقات الاجتماعية.

وتهم 50 في المئة من المشاريع المنتقاة الأرياف ونحو 52 في المئة من المشاريع تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة النساء، خصوصا في العالم القروي.

وأضاف سهرير أن "العديد من هذه القطاعات لم تتمكن من العمل لحدود اليوم نظرا لمشاكل عديدة مرتبطة أساسا بالتمويلات والتسويق رغم وجود فرص البعض منها في منصات التسويق الإلكتروني".

ويستهدف هذا البرنامج المشاريع التنموية المتكبرة والمدمجة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، الاستجابة لحاجيات العاملين بالقطاع، قصد تجاوز مخلفات الحجر الصحي إثر جائحة كوفيد - 19، ومواكبة إعادة انطلاقة تشغيل وحداتهم الإنتاجية والخدماتية.

وأكدت مصادر أهمية هذه الخطوة على اعتبار أنها تدخل في إطار دعم ومساندة الجمعيات المدرة للدخل في ظل هذه الجائحة التي كانت لها تداعيات سلبية على الاقتصاد عموما وعلى

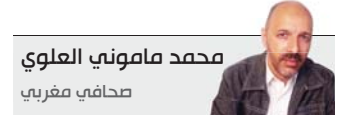
وأضاف سهرير أن "العديد من هذه القطاعات لم تتمكن من العمل لحدود اليوم نظرا لمشاكل عديدة مرتبطة أساسا بالتمويلات والتسويق رغم وجود فرص البعض منها في منصات التسويق الإلكتروني".

ويستهدف هذا البرنامج المشاريع التنموية المتكبرة والمدمجة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، الاستجابة لحاجيات العاملين بالقطاع، قصد تجاوز مخلفات الحجر الصحي إثر جائحة كوفيد - 19، ومواكبة إعادة انطلاقة تشغيل وحداتهم الإنتاجية والخدماتية.

وأكدت مصادر أهمية هذه الخطوة على اعتبار أنها تدخل في إطار دعم ومساندة الجمعيات المدرة للدخل في ظل هذه الجائحة التي كانت لها تداعيات سلبية على الاقتصاد عموما وعلى

وأكدت مصادر أهمية هذه الخطوة على اعتبار أنها تدخل في إطار دعم ومساندة الجمعيات المدرة للدخل في ظل هذه الجائحة التي كانت لها تداعيات سلبية على الاقتصاد عموما وعلى

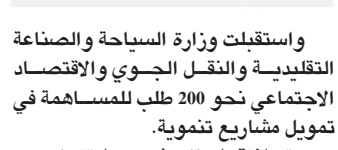
وأكدت مصادر أهمية هذه الخطوة على اعتبار أنها تدخل في إطار دعم ومساندة الجمعيات المدرة للدخل في ظل هذه الجائحة التي كانت لها تداعيات سلبية على الاقتصاد عموما وعلى



محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - أطلقت الحكومة المغربية الاثنين برنامج "مؤازرة" للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية لفائدة المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في محاولة لتخفيف ضغوط كورونا على الأفراد والشركات.

وبلغت حزمة الدعم المالي لبرنامج مؤازرة نحو 2 مليون درهم، (حوالي 220 الف دولار)، للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة كوفيد - 19.



وإستقبلت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي نحو 200 طلب للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية.

وتم انتقاء 42 مشروعا تتوزع بين مشاريع مدرة للدخل بنسبة 38 في المئة ومشاريع إحداث منصات رقمية للتسويق بنسبة 24 في المئة. ومشاريع متعلقة بالمنصات الإلكترونية للتكوين عن بعد بنسبة 19 في المئة ومشاريع تقوية قدرات الفاعلين في القطاع بنسبة 19 في المئة.

البنوك السعودية تحافظ على الربحية رغم قلة الهوامش

أسعار النفط بشكل كبير، لكنه أظهر مرونة على الرغم من انخفاض الأسعار وضعف النمو الاقتصادي.

وتعاني السعودية، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، في الوقت الراهن من تراجع في إيراداتها المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط بفعل تداعيات فيروس كورونا على الطلب وبالتالي الأسعار.

وتعتقد الوكالة بأن تأثير الجائحة على النشاط الاقتصادي غير النقطي سيكون أكبر من تأثير انخفاض أسعار النفط في العام 2014. ومع الإيقاف التدريجي لبرامج التاجيل وعودة الاقتصاد إلى الواقع الجديد، ستبقى تكلفة المخاطر مرتفعة في 2021، حيث ستصل إلى ما بين 130 - 140 نقطة أساس (من 80 نقطة أساس في العام

وتوقعت وكالة ستاندر أند بورز غلوبال للتصنيفات الائتمانية "أس.اند.بي" انكماش الاقتصاد السعودي بنسبة 4.5 في المئة هذا العام، إلا أنها ترى أن ربحية البنوك في البلاد ستظل قوية، على الرغم من انخفاض الهوامش.

وانكماش الاقتصاد السعودي 7 في المئة في الربع الثاني و 4.2 في المئة في الربع الثالث من 2020 نتيجة تداعيات كورونا وتراجع أسعار النفط مصدر الدخل الرئيسي للبلاد.

وهبطت أرباح البنوك السعودية المدرجة في البورصة المحلية (11 بنكا)، خلال النصف الأول من العام الجاري، بنسبة 40.9 في المئة، إلى 13.15 مليار ريال (3.51 مليار دولار).

وأشارت الوكالة في بيان الخميس إلى أن النظام المصرفي السعودي يعتمد على



مرونة النظام المالي حصن للاقتصاد